وزير الثروة السمكية طالب بالمزيد من الوقت :

البرلمان يبحث عن الصيادين

يذهب اليمنيون لصيد الاسماك فيصطادهم جنود أو مليشيات مسلحة من بلدان اخرى ويرمونهم في السجون لسنوات وتختفي إلا من اهتمام اسرهم يقل الكثير من النواب انهم اصبحوا مهتمين بسجناء الغربة وانهم لن يهدأوا ما لم يفرج عن المحتجزين .

الأسبوع الماضي جاء وزير الثروة السمكية عوض السقطري إلى البرلمان وطلب من النواب مهله ومزيد من الوقت لكي تتمكن اللجنة الحكومية المكلفة بموضوع الصيادين من القيام بدورها للافراج عن مائتي صياد محتجزين في ظروف قاسية.

بدورهم طالب النواب اللجنة الحكومية بمتابعة هذه القضية بسرعة التحرك إلى إريتريا لبحث سبل إطلاق الصيادين مع الجانب الإريتري، وموافاة المجلس بتقرير عاجل حول نتائج الزيارة .

وتصل أعداد الصيادين المحتجزين في اريتريا بناء على تقديرات الاتحاد التعاوني السمكي إلى 290 صياداً، فيما ترجح بعض التقارير الحقوقية أن الرقم أكثر من ذلك.

إجراءات تعديل الدستور

مادة (218) : أ- لكل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب والمبررات الداعية لهذا التعديل .

ب - إذا كان الطلب صادراً عن مجلس النواب وجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضائه .

ج - في جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه، فإذا تقرر رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

د- إذا وافق مجلس النواب على مبدأ التعديل يناقش المجلس بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق ثلاثة أرباع المجلس على تعديل أي من مواد البابين الأول والثاني والمواد (62، 63، 81، 82، 92، 93، 98، 101، 105، 108، 110، 111، 112، 116، 119، 121، 128، 139، 146، 158، 159) من الدستور يتم عرض ذلك على الشعب للإستفتاء العام، فإذا وافق على التعديل الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم في الإستفتاء العام اعتبر التعديل نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الإستفتاء، وفيما عدا ذلك تعدل بموافقة ثلاثة أرباع المجلس، ويعتبر التعديل نافذاً من تاريخ الموافقة.

مادة (219): تقوم هيئة رئاسة المجلس خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم طلب التعديل إليها بإستعراض الطلب والمبررات والأسباب الداعية للتعديل وتوزيعه على المجلس وإدراجه ضمن أولويات المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وفي كل الأحوال لا يجوز لهيئة الرئاسة أن تؤجل طلب التعديل لديها لأكثر من أسبوع .

مادة (220) : يناقش المجلس مبدأ التعديل ومبرراته بعد مرور اثنتين وسبعين ساعة على الأقل من تاريخ توزيع طلب التعديل ومبرراته على المجلس.

مادة (221) : أ- يقوم المجلس بمناقشة مبدأ التعديل والتصويت عليه نداءً بالإسم، ويجوز للمجلس قبل التصويت على مبدأ التعديل إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية أو إلى لجنة خاصة تشكل من بين أعضائه وذلك لإبداء الرأي حوله وتقديمه إلى المجلس خلال أسبوع على الأكثر .

ب - إذا حاز مبدأ التعديل على موافقة أغلبية أعضاء المجلس أُحيل إلى لجنة خاصة تشكل من بين أعضائه بحيث يُراعى في تشكيلها التخصص والكفاءة، على أن تمثل فيها لجنتا الشؤون الدستورية والقانونية وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية .

ج - إذا لم يحز مبدأ التعديل على موافقة أغلبية أعضاء المجلس أعتبر الطلب مرفوضاً، ولا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

مادة (222) : أ- يناقش المجلس التعديلات الدستورية بعد مضي شهرين على الأقل من إقرار المجلس لمبدأ التعديل .

ب - يقوم المجلس بإستعراض تقرير اللجنة بعد مُضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ توزيعه على المجلس، ويناقش المجلس المواد المطلوب تعديلها مادة مادة ويصوت على كل المواد تصويتاً نهائياً بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس .

ج - تصدر هيئة رئاسة المجلس بياناً يتضمن المواد التي أقر المجلس تعديلها وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ قرار المجلس.

د - إذا لم تحز التعديلات الدستورية على موافقة ثلاثة أرباع المجلس اعتبرت مرفوضة، ولا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ الرفض.

مادة (223) : تبلغ اللجنة العليا للإنتخابات بنسخة من بيان هيئة رئاسة المجلس بشأن إقرار المجلس للتعديلات الدستورية، ويعتبر ذلك بمثابة تكليف لها للقيام بالإعداد والتحضير لعرض التعديلات الدستورية المقرة من قبل المجلس للإستفتاء الشعبي العام،وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ صدور بيان هيئة رئاسة المجلس .

ما لم يقله النواب

صقر الصنيدي

تحدث النواب بحضور وزير الاشغال العامة والطرق عن تفاصيل القرض الممنوح لبلادنا من الكويت لغرض مساعدة الطرق الريفية على السير إلى حيث يسكن الناس قالوا أن القرض مفيد ومهم وربط البعض منهم هذه الأهمية بما إذا كانت دائرته الانتخابية ستستفيد قال أحدهم عندنا الطريق تسير على أفضل ما يرام أنا إذاً موافق على القرض وأدعوكم للتصويت لصالحه.

في حياتنا اليومية تفتننا القروض وتحل لنا بعض الصعوبات وننظر اليها كنافذة أمل لكنها تفقد رونقها عندما تلوح لنا صورة المقرض أو تصلنا رسائله المتعلقة بالسداد، والامر يغدو كابوسا عندما يكون القرض مشروطا بأرباح كما تفعل بنوكنا والتى تعامل اليمني كما لو كان آلة إنتاج تدر الملايين شهريا النصف منها صافي أرباح فتبادر إلى مطالبتك بربح يصل إلى 15% وتطلب منك السداد من الشهر الثاني للإقراض - هل بدء المشروع ؟ هل أوقفه موظف في البلدية بكر الصبح مزاجه مخبوط ؟ واسئلة أخرى لا يفترضها المقرضون.

بينما تداركها الصندوق الكويتي الذي أقرضنا 54 مليون دولار لإيصال الطريق الريفية إلى اقصى مدى في عدد من المناطق النائية فقد نص القرض أن تبدأ اليمن السداد على مراحل أقساط بعد مرور خمس سنوات من العمل وان الربح من القرض هو واحد ونصف بالمائة فقط وهو مبلغ لو ذكرته في بنك أو صندوق داخلي للحصول على قرض لصرخ في وجهك مقدم القهوة للزبائن وليس موظف البنك من انك تطاولت على سياسة البنك وانك انتهازي وياريت ماترجعش مرة ثانية وطبعا لا تشرب القهوة التى وضعت لك على الطاولة.

وصفت اللجنة التي أعدت دراسة القرض أن الربح صئيل جيدا ويسير السداد لكنها لم تتجرأ وتذيل بعبارة شكرا لمن قدم القرض وكانت كريمة في الاشادة بالوزارة والوزير ذلك لأنها الكويت البلد العربي الذي يعمل لأجلنا الكثير ويلقي الكثير من الحب الصامت في قلوبنا فلو ذكرت لطالب تخرج من مدرسة الكويت والتحق بكلية الطب التى بنتها الكويت ويعمل بمستشفى الكويت أن تلك البلاد صاحبة فضل لقلب عليك ألف صورة وقال لك انك لم تعد وطنياً وأنك مرتهن للخارج ويبدو أن أعضاء اللجنة خافوا من هذا الهاجس والا ما منعهم من قول شكرا لشقيقتنا البعيدة ولجهودها وقروضها التى تنتهي غالبا بالسماح - تلك الدولة لم ترسل الينا سفنها محملة بأدوات الموت ولم تساهم بقتلنا بصمت ولم تبعث لنا إلا رسائل حب وعتاب أحيانا ومع ذلك نحن ندافع ونتكتل لصالح دول يقلقها أمننا واستقرارنا .

ولنتجاوز التقرير الخاص بالقرض في القاعة ايضا وقف عشرات النواب مشيدين بالقرض وبالأشغال والمسئولين ولم يذهب لسان احد إلى قول تحية للكويت التى لا يخلو قرض ميسر أو منحة تنموية من مساهمتها بالنصيب الأكبر ولم تسع يوما للوقوف خلف عصابات مسلحة لتدمير ما لدينا ولا تمتلك أجندة لتنفيذها في أرضنا .

الدكاترة أين هم ؟!

يمتلك أعضاء مجلس النواب استراتيجية محكمة للخروج من القاعة دون أن يلحظهم رئيس الجلسة يأخذ النائب طريقه أولا عكس اتجاه باب الخروج ويتجه نحو الدرج الذي ان استمر للسير فيها ستوصله إلى البوفية خارج القاعة وهو ليس مبتغاه بل ما أن يصل إلى مقربة من الجدار حتى يلتف تماما نحو البوابة ويصبح عندها الخروج أيسر، حاول اثنان من النواب الأكاديميين استخدام هذا التكتيك والتفوا حول القاعة ولمحهم رئيس الجلسة يحيى الراعي وسألهم : الدكاترة أين هم سائرون أو معاكم تطعيم ضروري تحضروه.

طبعا أشار له الأول وهو الأكثر عجلة للخروج نحو الباب "حاجة ضروري وراجعين، رايحين اللجنة " قال النائب وغادر بنصف ابتسامة وقليل من الإحراج لكنه مع زميله لم يعودا لاستكمال الجلسة .

جلسة "أنا موافق على القرض"

يعلق اصحاب محلات تجارية صغيرة لوحة ورقية مكتوب عليها بخط رديء وقت الدين فلسفة وأدب ووقت السداد ....

واستغرب من انها لا توجد هنا فالبرلمان اكثر من يهز راسه إيجابا مع القروض ولا يصبح القرض ساريا الا عندما يوافق عليه النواب ويصوتوا لصالحة وهو ما يتم في الغالب .

منتصف الأسبوع كان النواب يتحدثون وينتقدون وفي النهاية يقولون اما القرض من حيث المبدء فا انا موافق عليه لأنه خدمي .

كان النقاش دائر حول قرض بمبلغ 54 مليون دولار امريكي من الصندوق الكويتي للتنمية لصالح الطرق الريفية وجميع النواب موافقين بل ان النائب محمد البرعي وجه كلامه لوزير الاشغال الحاضر في الجلسة " ادعوك ان تبحث لنا عن قروض أخرى من شأنها ان تخدم المواطن وتقيم المشاريع المتعثرة منذ مدة " .

النائب على اللهبي اقترب مما قال زميله " لابد من استكمال المشاريع المتعثرة وانا مع القرض الذي يخدم اليمن " .

عبدالله المقطري افاد ان لوزارة الاشغال مشروع طريق في نطاق دائرته وانه يسير على ما يرام وليس هناك تعثر وهذا يجعله يصوت بالقول انا مع القرض شرط ان يدار جيدا بحيث اننا نوصل رسالة إلى المانحين أننا قادرون على استيعاب الاموال المقدمة منهم .

اما الطلب الذي دخل به عزام صلاح فهو ليس غريب ومفروض ان يتكرر كل يوم ومخاطبا وزير الاشغال " اريدك لما ترجع مكتبك تجلس وتبدأ تراجع المشروع الاستثماري وما انجز منه وما الطرق التى تعثرت وان كان السبب عند وزارة المالية فلا يحق لها لا قانوننا ولا دستورا رفض مشاريع لا ن الجهه المختصة الاشغال .

وهناك نائب لا يريد ان يقول أكثر مما قاله زملاؤه إلا أنه يمتاز بعبارة انا موافق على القرض .

وختم رئيس البرلمان يحيى علي الراعي النقاش وقال ان علينا نحن في المجلس ان نكون عونا للأخ وزير الاشغال في السراء والضراء وان ندعم المشاريع في مناطقنا واذا كانت هناك أي مشكلة نبلغ الوزير وهو متجاوب واذا لم يهتم بالمشاريع نحاسبه على التقصير .

وعلى ما يبدو ان تقرير اللجنة المكلفة بدراسة القرض قد عرف كيف يقنع النواب بضرورة قبول القرض وأهميته للمستفيدين من المناطق الريفية .

ونص التقرير ان الهدف من المشروع هو ربط المناطق الريفية المعزولة والقرى بالمراكز الحضرية والمدن لتسهيل وصول الخدمات الأساسية والسلع لتلك المناطق من خلال انشاء وتطوير مجموعة من الطرق الريفية والمجتمعية في مختلف المحافظات .

وسيتم انشاء 13 طرقي ريفي اسفلتي موزعة على 9 محافظات مختلفة من البلاد بطول اجمالي حوالي 197 كيلو متر وسيتم تحسين 16 طريقي مجتمعي عبر رصف تلك الطرق في المقاطع الحرجة من مسار الطريق والموزعة على 7 محافظات بطول 79 كيلو متر .

وكانت اللجنة المكلفة بدراسة القرض والمكونة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط قد توصلت الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة قيام وزارة الاشغال بتاهيل الكادر الاشرافي الذي يمكن من تنفيذ الاعمال حسب المواصفات وتفعيل مبداء الثواب والعقاب ومحاسبة المقاولين المقصرين .

عدم صرف أي مبالغ من القرض الا فيما خصص له الاهتمام باختيار المقاولين المؤهلين بما يضمن عدم التعثر .

على وزارة الاشغال تخفيض المساهمة المجتمعية عند تنفيذ الطرق المجتمعية واستكمال المشاريع قيد التنفيذ واعطاء الاولوية للمتعثرة .

تكوين جماعة ضغط للبرلمان

يسعى المرصد البرلماني أحد مكونات مركز قياس الرأي العام وبدعم من مبادرة الشرق أوسطية الى تكوين مجموعة ضغط على البرلمان من الناشطين والناشطات المهتمين بصناعة التشريعات.

وقال المرصد البرلماني انه سيدرب عشرين ممن سيوافق عليهم عقب قيامهم بالتقديم على عدد من القضايا منها التأثير على الهيئات التشريعية وكيفية التشبيك مع البرلمانيين

وكيفية كتابة توصيات ومطالبات للبرلمانيين ومعلومات قانونية أساسية تشمل التشريعات وعملية التشريع وكيفية استخدام موقع مرصد البرلمان اليمني .

وتعد هذه المجموعة الأولى من حيث الاختصاص وهو ما سيضاعف جهدها لممارسة نشاطها في هذا الجانب .

لن نمدد لكم أكثر من 4 أشهر

قال الرئيس اللبناني ميشل سليمان انه ليس مستعدا أن يمدد يوما واحدا للنواب بعد الأربعة الأشهر القادمة وانه لابد من العمل على سد أي فراغ في السلطة التشريعية.

ذلك في لبنان وفي اليمن يختلف النواب حول رؤساء الجامعات وكأنهم يحملون درجات الدكتوراه وكل شهرين لديهم بحث جديد ويختلفون حول الأسلحة النووية والبيولوجية ويتفقون على انه من حقهم التمديد ولا نجد فيهم من يقول لا، يكفي ما قد قضيناه من عمر في هذا المجلس بل انهم يجسدون قمة الوحدة الوطنية وهم يوحدون هدف البقاء.

عليهم ان يبعثوا نصائح إلى زملائهم في بيروت عن كيفية التمديد لما يزيد عن العقد ويمكن ان تفيد تلك النصائح من مجرب.

تعديلات لقانون مر عليه عشرون عاما

كل يوم يتذكر النواب ان مجموعة من الجنود اشتبكوا مع زميلهم حاشد وانه لابد ان يقدموا للمحاكمة وللنائب العام ونائب آخر يصب جام غضبه لأن نقطة عسكرية منعته من مخالفة القانون والسير بسيارته بدون لوحات معدنية ويريد أن يحاكموا على اعتراضهم برلماني يصنع القوانين وليس مهما ان ينفذها، ولا تمر جلسة الا ونائب يشكو قيام الجنود بمضايقة مواطنين وفجأة ينتفض الجميع ان هناك انفلاتاً امنياً وان الأمن لا يقوم بواجبه ولا يفتش المخالفين ولا يوقف السيارات والموتورات المجهولة .

وخلافا لما هو سائد عقدت لجنة القوى العاملة برئاسة النائب عزام صلاح لقاء مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ومندوبين عن صندوق التقاعد العسكري بوزارة الداخلية والدفاع بمقر اللجنة بمجلس النواب لغرض معرفة وتشخيص مشاكل التأمينات والتقاعد العسكري على إعداد دراسة عن مشروع تعديلات قانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن الذي مر على صدوره ما يقارب من عشرين عاما وإشراك جميع الجهات ذات العلاقة والاستعانة بالخبراء وكانت الحكومة تقدمت بالتعديلات منتصف الأسبوع الماضي.

برلماني: لا نريد مقارنتنا مع الجيران

اظهر النواب تعاطفا مع مشروع إنشاء صندوق خاص بمكافحة السرطان وكعادتهم اول ما قاموا به هو ان قال عدد منهم بضرورة ان تذهب ضرائب القات لصالح هذا الصندوق وأيضا ضرائب السجائر وهو ما سبق لهم ان حوله الى صناديق أخرى كصندوق النشء والشباب وصندوق المعاقين.

وكان رئيس مركز السرطان في صنعاء الدكتور نديم محمد سعيد قد تحدث عن حجم الالم ومقدار ما تخصصه الدول لأجل هؤلاء المرضى ما دفع بالنائب عبدالله المقطري إلى الاختلاف مع الدكتور نديم طالبا منه عدم تشبيهنا أو مقارنتنا مع الدكتور دول الجوار وكم تصرف لمواجهة مرض السرطان وقال ان هذه المقارنة ليست في محلها نظرا لفارق الدخل بين البلدان .

وقال المقطري انه مع القانون المنظم لعمل الصندوق من حيث المبدأ وان انشاء صندوق خاص بمواجهة المرض الخبيث الذي هو نتيجة له أسباب ومسببات يجب ان تكافح فالمواجهة لا تكون فقط للنتائج وإنما للأسباب .

وفيما يخص الصندوق قال المقطري انه مع الإنشاء وان تخصص له أموال كافية للقيام بدوره الصحيح ومساعدة المرضى الموجودين في كل مكان .

نائب ممنوع من دخول البنك

أقدمت حراسة البنك المركزي اليمني على منع دخول أحد أعضاء مجلس النواب منتصف الأسبوع الجاري وحاول النائب عبده ردمان الدخول مجددا بارزا بطاقة المجلس إلا أنهم رفضوا السماح له بالدخول إلى البنك ورفضوا حتى إبلاغ محافظ البنك بوجود النائب ورغبته بالمقابلة .

وأضاف ردمان أنه تجنب الانجرار إلى الخلاف مع الجنود والدخول في مهاترات " غادرت على الفور " وعلق النائب قائلاً: هذا التصرف دليل على الاستهتار بعضوية البرلمان السلطة التشريعية في البلاد .

ولم يوضح ردمان المهمة التي كان يقوم بها وما إذا كانت بتكليف من المجلس أو احدى اللجان بحيث يتولى البرلمان مساندة العضو وعدم التهاون مع من يحاولون عرقلته.